دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها

المدرس المساعد
وائل سالم جميل
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي
المدرس المساعد
ماهر عزيز عبد الرحمن
الجامعة التكنلوجية / قسم الهندسة الكيمياوية

دوافع تبني الخصخصة في العراق وسبل نجاحها

المدرس المساعد
ماهر عزيز عبد الرحمن
الجامعة التكنلوجية
قسم الهندسة الكيمياوية

المدرس المساعد
وائل سالم جميل
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جهاز الاشراف والتقويم العلمي

المقدمة:

انطلاقا من الاستراتيجية التي تبنتها معظم الدول النامية في الستينات من القرن العشرين والتي تمثلت بالاعتماد بالدرجة الاولى على القطاع العام في العملية التنموية، شهد عقد السبعينات منه زيادة كبيرة في عدد شركات هذا القطاع بحيث اصبحت تتواجد في كل المجالات الاقتصادية بلا استثناء، مما جعلها تشكل عبئا على ميزانية الدول فاصبحت عائقا امام عملية التنمية بدلا من تطويرها .

وفي ضوء الضغوط التي تعرضت لها اقتصاديات عدد من الدول النامية في الثمانينيات من القرن المنصرم والناتجة عن ازمة الديون والتي اعقبها انخفاض كبير في التمويل الخارجي، مما اضطر هذه البلدان الى تطبيق برامج تصحيح هيكلي ادت الى تغيير السياسات الاقتصادية المتبعة .

والعراق واحد من البلدان النامية التي تعرض اقتصادها الى ضغوط كبيرة وكثيرة خلال العقدين الاخيرين من القرن الماضي منها (الحروب والحصار الاقتصادي وانخفاض اسعار النفط) مما ادى الى زيادة النفقات العامة وقابلها انخفاض في الدخل القومي فادى ذلك الى تطبيق سياسات اقتصادية جديدة تمثل الخصخصة احدها، وهي تعني اساسا تحويل الاصول من القطاع العام الى القطاع الخاص، اذا فالهدف الرئيس للخصخصة هو تخفيف الاعباء المالية للدولة التي تسببها شركات القطاع العام الخاسرة اضافة الى تحسين الكفاءة الاقتصادية وتطوير عملية التنمية الاقتصادية باشراك القطاع الخاص فيها وقد طبق العراق هذه السياسة في العام ١٩٨٧.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من ان سياسات الإصلاح الاقتصادي ومنها الخصخصة تعد من السياسات الاقتصادية التي يتطلب نجاحها طرح إستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم تكون أهم أولوياتها تنشيط الاقتصاد الوطني وحل مشكلاته سواء على مستوى

القطاعات الإنتاجية أو الخدمية والذي يمثل الهدف الأساسي لأي توجه حكومي لتنمية وتفعيل قطاعات الاقتصاد الوطني ولاسيما الاستفادة من خبرة الدول التي حققت نجاحاً في هذا المجال من جهة، وتجنب الفشل في تطبيق سياسة الخصخصة الذي تعرضت له بعض الدول من جهة أخرى . لذا لابد من الإلمام بأهداف هذه السياسة والعوامل والضغوطات المصاحبة لها وسبل نجاحها في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف:

١. الضغوط الداخلية والخارجية لاعتماد الخصخصة في العراق .
٢. الصعوبات والمعوقات التي تواجهها سياسة الخصخصة في العراق.
٣. سياسة الخصخصة الملائمة للاقتصاد العراقي من خلال تقييم تجربة الخصخصة التي تم تنفيذها في الثمانينيات وتسعينات القرن الماضي واستشراق نتائجها.

خطة البحث:

يعرض البحث مفهوم الخصخصة وأهداف هذه السياسة فضلاً عن الضغوط الداخلية والخارجية لاعتمادها واستشراق نتائج تطبيق سياسة خصخصة ناجحة من خلال الاستفادة من نتائج الخصخصة التي طبقت في الثمانينات وتسعينات القرن الماضي وسبل إنجاحها، ثم اختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات .

أولا: مفهوم الخصخصة

يمكن تعريف الخصخصة بأنها مجموعة السياسات او الوسائل التي تهدف إلى تحويل الإعمال والمشاريع المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص آو انتقال ملكية وإدارة المشروعات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص (سواء أكانت مؤسسات آم رجال أعمال ام شركات وطنية آو أجنبية) بالاعتماد المتزايد على آليات السوق والمنافسة وتقليص العوائق والقيود التي تحد من نمو القطاع الخاص حيث إن إجراءات الخصخصة لأتمثل مجرد التغيير في حقوق الملكية، بل إعادة تخصيص للموارد والأنشطة وتغيير في المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين كلا القطاعين العام والخاص، فضلاً عن إعادة هيكلة التنظيمات والمؤسسات التشريعية والاقتصادية في الدولة وتنشيط الأسواق المالية وجعلها أكثر انفتاحاً وتناغماً مع متطلبات السوق العالمية حيث غالباً ما يرتبط التحول إلى القطاع الخاص (في الدول النامية) بالتمويل الخارجي والاستثمار الأجنبي المباشر.

كما قد عدت الخصخصة وسيلة وليست غاية، الهدف الأساسي لها خلق بنيان اقتصادي تتسم المشروعات فيه بالكفاءة وإنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية عند

مستوى سعر حقيقي معتدل يلاءم أصحاب الدخل المحدود وتحقيق زيادة في المردودية من الاستثمار ذات الجدوى الاقتصادي.

ثانياً: أهداف سياسة الخصخصة

تسعى الدولة من خلال سياسة الخصخصة للوصول الى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن توضيحها على النحو التالي:

١. العمل على تخفيف التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية، وتخفيف العبى الإداري الذي تتحمله من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتركيز جهود الدولة ومواردها لتحقيق الأهداف الاقتصادية الأساسية.
٢. تخفيف العبى المالي على كاهل الدولة من خلال تقليص حجم الإعانات المباشرة وغير المباشرة المقدمة إلى مشاريع القطاع العام ولاسيما الخاسرة منها وتوفير الموارد المالية للخزينة العامة من خلال تطبيق الخصخصة مما يساعد على تقليص حجم الضغط الملقى على كاهل الميزانية العامة وجعل السياسات المالية العامة أكثر مرونة من السابق.
٣. الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال جعل المشروعات التي تم تحويلها الى القطاع الخاص أكثر استجابة لمتطلبات وظروف السوق وتعزيز المنافسة بين القطاعين العام والخاص وتحسين كفاءة المشروعات.
٤. تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وجذب المدخرات الوطنية رؤوس الأموال العربية والأجنبية من الخارج للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الوطني مما يعد تدفقا يساهم في إنعاش ميزان المدفوعات.
٥. زيادة الإنتاج كما ونوعا ورفع مستوى الإنتاجية، حيث ان وفرة الإنتاج هي إحدى العوامل الأساسية لإعادة التوازن بين النتاج والاستهلاك وبالتالي بين العرض والطلب.

الا ان الأهداف المذكورة أعلاه تختلف من دولة الى أخرى باختلاف طبيعة وظروف مشكلة النظام الاقتصادي لكل دولة، فضلا عن طبيعة آليات الخصخصة الملائمة لاقتصادها لحل مشاكلها الاقتصادية بأفضل السبل والوصول الى تطبيق خصخصة ناجحة تساعد في الاستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للقطاع الخاص.

ثالثاً: أسباب ودوافع تبني الخصخصة في العراق

لقد عانى الاقتصاد العراقي في الثمانينيات والتسعينات من القرن الماضي العديد من المشاكل

والاختلالات والاختناقات بسبب اعتماد سياسات اقتصادية خاطئة او قائمة على فلسفة الدول المستندة على الفكر الاشتراكي حيث بسطت الدولة على جميع مفاصل الحياة وقطاعات الاقتصاد العراقي، وفي ظل ذلك يمكن توضيح ابرز الضغوطات كالأتي:

١. الأسباب الداخلية: ابرز تأثيراتها هي:

أ- التضخم النقدي، واستمر حتى يومنا هذا وابرز أسبابه انخفاض المعروض السلعي وارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتامين وتوقف الاستيراد من الخارج والذي كان الاقتصاد العراقي
يعتمد عليه بشكل كبير فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك[١] من ١٠٠% عام ١٩٧٩ الى ١٩٩ % عام ١٩٨٥ واستمر الى ٣٩٤ % في العام ١٩٩٦ . .

ب- ب- التدمير شبه الكامل للبنى التحتية وتعطيل الكثير من القطاعات الحيوية للاقتصاد العراقي كالماء والكهرباء ...الخ . وكان الدمار إضعاف مضاعفة في الحرب عام ٢٠٠٣.

ت- انهيار سعر صرف الدينار العراقي إمام العملات الأجنبية حيث كان الدينار العراقي يبلغ بين (٢-٣) $، وبعد فرض الحصار وتدهور قيمة الدينار العراقي بلغت قيمة الدينار العراقي (٢٧٥٠) دينار عراقي عام ٢٠٠٠ وهذا انعكس على القوة الشرائية للعملة الوطنية .

ث- زيادة أوجه النفاق الحكومي، فمثلا عام ١٩٨٣ وصل الإنفاق الكلي (١٢٣٢٤) مليون دينار، في حين ان قيمة الدخل لم تتجاوز (١٠٩٩٦) مليون دينار مما أدى إلى حصول تراجع في الإنفاق على قطاع الصحة والتعليم والخدمات مع زيادة في الأنفاق الحكومي، وهذا ادى الى عجز في الموازنة العامة بلغ اكثر من ٥٣٥ مليار دينار، أي بنسبة ٢٨.٣ % من إجمالي الإنفاق العام للدولة لعام ٢٠٠١[٢].

ج- افتقار الاقتصاد العراقي لضمان تحقيق الأمن الغذائي، بسبب الحصار الاقتصادي الذي أدى الى قصور الإنتاج المحلي وترك السوق في شحه كبيرة من المواد الغذائية، لاسيما وان ٧٠% من استيرادات العراق هي من المواد الغذائية[٣] .

ح- انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل في بعض السنين الى قيمة سلبية قدرت بنحو ٣٢ % نتيجة تعرض البنية التحتية والمنشات الصناعية الى الدمار حيث انخفض الناتج المحلي بنسبة ٨٤ % عام ١٩٩٠ والخدمات بنسبة

٤٥ % بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠ وانخفضت حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي من ١١٧٦٥ دينار عام ١٩٨٠ لتصل إلى ٢١١ في عام ١٩٩٢[٤].

خ- نقص موارد الدولة والاعتماد على ٩٣ % من الموارد النفطية كمصدر أساس لتميل النفقات العامة، وكذلك لتمويل الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهذا مقابل انخفاض عوائد الموارد المالية الأخرى كالضرائب والرسوم بسبب عدم كفاءة الأجهزة الضريبية وتقدير المبالغ وجبايتها وانتشار الرشوة والفساد الإداري، وهي حالة طبيعية في ظل الحصار الاقتصادي[٥] .

د- ارتفاع حجم الديون الخارجية للاقتصاد العراقي حيث قدر صندوق النقد الدولي مجموع ديون العراق الخارجية بنحو ١٢٥ مليار دولار والتي يعود ثلثها ٤٢ مليار $ الى دول أعضاء نادي باريس (اليابان وروسيا وألمانيا والولايات المتحدة) والباقي لدول عربية وأجنبية وبقية الديون للمصارف التجارية قصيرة الأمد بنحو ١٢% من مجموع الديون، هذا فضلا عن التعويضات التي يدين بها العراق بسبب حرب الخليج الأولى والثانية للعديد من دول العالم، وان ٤٥ مليار دولار هي فقط تعويضات السعودية والكويت .

٢- الأسباب الخارجية.

وتتمثل هذه بالاتي:

أ- تحكم منظمة التجارة العالمية بمسارات التجارة العالمية وسيطرتها على التجارة الخارجية للدول وأصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الركيزة الأساسية في النظام العالمي الجديد، والعراق خارج هذه المنظمة حاليا إلا انه يسعى لتحرير تجارته الخارجية مع تخفيض الرسوم الكمركية على الاستيراد[٦] وتوحيد الرسم بنسبة ٥% من قيمة السلع المستوردة باستثناء الغذاء والدواء التي تم إعفاءها من أي رسم[٧] وهذه الجهود قد تكون كفيلة في دعم جهود العراق الحالية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية .

ب- سعي الشركات المتعددة الجنسيات في تبديل أنماط العمل والاستفادة من ثروات البلدان بهدف تحقيق الأرباح وأثره السلبي في المؤسسات المحلية التي لا تمتلك القدرة على منافسة الشركات العملاقة وهي السياسة الرأسمالية بالسيطرة على اقتصاديات الدول النامية من خلال تقييد دور الدولة واندماج قطاعها الخاص بحركة الرأسمالية العالمية .

ت- التوجه العالمي نحو الخصخصة التي انتشرت في العالم منذ التسعينات وهي سياسة تنموية فرضتها التطورات الدولية ولاسيما مع مشكلات وأعباء القطاع العام للدولة التي طبقت الخصخصة فضلا عن ضغوط وكالة المعونات الدولية

والصندوق الدولي والبنك الدولي التي اعتمدت الخصخصة كهدف رئيس تسعى من خلاله للضغط على الدول التي تلجا إليها لتطبيقه وطلب المعونة .

فالاقتصاد العراقي المثقل كاهله بديون خارجية تزيد عن ١٢٥ مليار دولار ومشكلات قطاعه العام وانخفاض الناتج المحلي ونقص الاستثمار او انعدامه كل هذا جعل الاقتصاد العراقي يتسم بالضعف في مواجهة التغيرات الدولية الحاصلة، لذا تبنى العراق بسبب أزمته الاقتصادية سياسة الخصخصة في ظل الانتشار العالمي لها .

رابعاً: معوقات وصعوبات اعتماد سياسة الخصخصة

إذا كانت الخصخصة إحدى أهم الحلول التي تساعد على خروج العراق من أزمته الاقتصادية لا سيما بعد فشل مركزية الحكومة المحتكرة وإخفاق القطاع العام في اتباع سياسة أصلاحية ترفع الكفاءة وتقلل من حجم الخسائر في الأمد القصير له تكاليف اجتماعية لا يمكن تجاهلها مثل تسريح العمال ورفع أسعار السلع والخدمات...، ومن ابرز هذه الصعوبات هي:

١. العجز المالي الكبير الذي تعاني منه المشاريع العامة الخاضعة للخصخصة والتي تعاني الخسائر وعدم قدرتها حتى على تغطية تكاليف الإنتاج فهي تشكل عباً على ميزانية الدولة.
٢. غياب الأسواق المالية المتطورة في العراق والقادرة على تسهيل عملية بيع وشراء الأسهم المطروحة في البورصة .
٣. مشكلة العمالة الزائدة وتسريح عدد كبير من العاملين في الشركات والمشاريع والتي وصلت الى نحو ٥٠% من حجم القوى العاملة[٨].
٤. الافتقار الى الخبرة والمؤهلات اللازمة لتطبيق سياسة الخصخصة حيث نقص في الخبرات لتشغيل هذه المؤسسات مما يوجب على الدولة الاستعانة بأصحاب التجارب .

خامساً: أساليب وتطبيقات عملية الخصخصة

اتخذت الحكومة العراقية مجموعة من الإجراءات لتشجيع القطاع الخاص واعتماد سياسة الخصخصة عام ١٩٨٧ كمخرج لمشكلاته الاقتصادية المتفاقمة[٩].

ولو انها لم تكن معلنة وواضحة او وفقا للوصفات الجاهزة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخصوص الأزمات الاقتصادية للدول المقترضة، وانما جاء وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتردية، وانخفاض قيمة الدينار العراقي الأمر الذي دفع الحكومة الى الإعلان عن تبنيها سياسة إصلاحية جديدة بحجة منح

مجـال اكبـر إمـام القطـاع الخـاص ممـا أدى الـى إقبـال القطـاع الخـاص العراقـي والمستثمرين العرب علـى شـراء المشـاريع والشـركات بأسـعار متدنيـة لا تمثـل حتـى قيمتهـا الدفتريـة وبالكـاد يغطـي كلفـة السـوق لأرض المشـروع كمـا حصـل لمشـاريع القطاع الزراعي وبعض الصناعات .

واعتمدت الدولة في تطبيق الخصخصة الأساليب الاتية :

١. اسلوب المشاركة.
٢. البيع الكلي او الجزئي .
٣. اعتماد عقود التأجير .

ويمكن توضيحها كالاتي :

١. **أسلوب البيع المباشر :** ويتمثل ببيع الملكية العامة للمشروع لمستثمرين القطـاع الخـاص القـادرين علـى ادارة المشـروع وتحمـل المسـؤولية فمـثلا عـام ١٩٨٧ باعت الدولة ١٣ محطة ابقار بقيمة (٣٤٧٥٩٣٩) مليون دينـار كمـا تـم بيـع ٦٢ مشـروع دواجـن بلغـت قيمتهـا (٧٤٣٨٠٨٥٠٠) مليـون دينـار، وسـبع مجـازر للدواجن و١٤ معمل علف[١٠] وباعت في العام نفسه ٦٧ مشروع صناعي و٣٥ مشروع للصناعات الإنشائية والنسيجية وكيماوية و٢٥ مشروع غذائي[١١].
٢. **أسلوب البيع عن طريق الأسهم :** يتمثل هذا الأسلوب بتكوين هياكل جديدة للمنشـات العامـة، لتشـجيع القطـاع الخـاص علـى المسـاهمة فيهـا والتـي تتمثـل بالاتي:

أ- شركات المساهمة العامة

وفقاً لهذا الأسلوب فقد أصدرت الحكومة قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٧، والـذي مـن خلالـه سـمحت للقطـاع الخـاص بتكـوين شـركات مسـاهمة عامـة تتـراوح فيهـا نسـبة الأسـهم المحتفظ بهـا من قبل القطـاع الخـاص بـين ٢٥%-٧٥% من الأسهم المطروحة في سوق الأوراق المالية التـي تـم الإعـلان عنهـا في وسائل الإعلام الرسمية[١٢].

ففي القطاع الصناعي تم في العام ١٩٩٣ تحويل كل من معمل النسيج الصـوفي فـي الناصـرية ومعمـل النسـيج القطنـي فـي الديوانيـة الـى شـركات مساهمة عامة كما تم في العام التالي تحويل معمل اسمنت المثنى ومعمل طابق القادسية الى شركات مساهمة عامة[١٣].

ب- شركات المساهمة المختلطة

لزيـادة دور القطـاع الخـاص فـي ممارسـة النشـاط الاقتصـادي، قامـت الحكومـة بإصـدار القـوانين اللازمـة فـي هـذا المجـال، منهـا القـانون ذي الـرقم

(٩٣) لعام ١٩٨٧ الهادف الى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الشركات المساهمة المختلطة، لتصل حصتها في أسهم الشركات الى ٧٥% من الأسهم المطروحة للاكتتاب، بعد ان كانت نسبة المساهمة لا تتجاوز ٤٩%، والذي دخل ضمن أساليب البيع الجزئي لمشاريع القطاع العام الخاضعة لبرنامج الخصخصة، ووفقا لهذا الأسلوب تبقى ملكية الأرض المقام عليها المشروع عائدة للدولة، ويجري تقييم تقديري للمشروع قبل طرح أسهمه للاكتتاب .

ووفقا لهذا الأسلوب تم تحويل عدد من مشاريع القطاع الزراعي الى شركات مساهمة مختلطة، فقد أنشئت شركة مساهمة مختلطة لإنتاج وتسوق المنتجات الزراعية كانت نسبة القطاع الخاص فيها حوالي ٥٠% ن، كذلك شركة لإنتاج وتسويق اللحوم نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها ٧٠% من الأسهم في حين احتفظت الدولة بالـ ٣٠ % المتبقية من آسهم الشركة[١٤]، وشركة لإنتاج البذور وأخرى لإنتاج وتسويق الأسماك .

اما لقطاع السياحة فقد حولت الدولة (١١) فندقا ومرفقا سياحيا الى شركات مساهمة مختلطة خلال المدة ١٩٨٩- ١٩٩٠[١٥].

وفي القطاع الصناعي حولت الدولة في العام ١٩٨٨ أربعة معامل للكاشي في كل من نينوى، التأميم، الفلوجة، الى شركات مساهمة مختلطة[١٦].

كما تم تحويل هيئة التمور العراقية الى شركات مساهمة مختلطة، كانت حصة القطاع الخاص من أسهمها ٦٠% والمتبقي من أسهمها بيد الدولة[١٧].

كما حولت عام ١٩٨٩ ثلاث مصانع للمشروبات الغازية ولانتاج العلب وتعبئتها الى شركات مساهمة مختلطة، كما تم تحويل مصنعين للمشروبات الكحولية في بغداد والخالص الى شركتين مساهمتين وذلك عام١٩٨٩[١٨].

وبالنسبة الى لقطاع النقل والمواصلات، فقد صدر القانون ذي الرقم (٤٤٧) لعام ١٩٨٧ لتحويل المنشاة العامة للنقل البري، لتصبح شركة مساهمة مختلطة، وتم تحويل مصلحة نقل الركاب في بغداد الى شركة نقل الركاب المساهمة المختلطة، وذلك وفقا للقرار المرقم (٥٤٧) للعام ١٩٨٧ والذي تم العمل فيه عام ١٩٩٠، حيث بلغت نسبة مساهمة الدولة في هذه الشركة اكثر من ٥٠% من أسهمها .

ت- شركة المساهمة الخاصة

ان تأسيس شركة المساهمة الخاصة أدى الى حصول العاملين على نسبة ١٠% من أسهم الشركة، اما الدولة فقد احتفظت بنسبة ٢٥% ومن ثم طرح باقي الأسهم للاكتتاب، وانه وفقا للقرار رقم (٣٥٩) لعام ١٩٨٧ تم تحويل ١٤ مصلحة لنقل الركاب الى شركة مساهمة خاصة، وفيما يخص القطاع الصناعي فقد تم تحويل العديد من مشاريعه الى شركات مساهمة

خاصة، منها الشركة العراقية للسجاد والمفروشات التي حولت الى شركة مساهمة خاصة في عام ١٩٨٩، وتحويل معملي البعث والوحدة التابعين للمنشاة العامة لصناعة الألبسة الى شركة الخياطة الحديثة للمساهمة الخاصة، وحولت العام ١٩٨٨ مصنعين للمشروبات الغازية والمعدنية في نينوى والتأميم الى شركة للمشروبات الغازية والمعدنية في المنطقة الشمالية[١٩].

٣- أسلوب المزادات العلنية:

استطاعت الدولة من خلال هذا الأسلوب بيع العديد من المشاريع لانه يضمن اعلى الأسعار في المزادات العلنية . ففي قطاع الإسكان صدر القانون رقم (٢٢٥) لعام ١٩٨٧ المتضمن توزيع توزيع الشقق السكنية على موظفي الدولة، وقد بيعت (١١٠٠) في مشروع إسكان الدورة بأسلوب المزايدة العلنية، وكذلك بيع شقق مجمع ٢٨ نيسان، وفقا للقرار رقم (٢٣٢) لعام ١٩٨٨ [٢٠] كما قامت وزارة النفط وضمن هذا الأسلوب ببيع ٣٠٠٠ ناقلة نفط الى القطاع الخاص خلال المدة ١٩٨٧-١٩٩٤[٢١].

وقامت وزارة التجارة وفقا للقانون رقم (٣٢) لعام ١٩٨٦ ببيع كلي وضمن أسلوب المزادات العلنية (١١) مشروع لمطاحن الحبوب، و (١٨) مشروع للأفران والمخابز التي بلغت عوائد مبيعاتها (٩٧٥٨١) مليون دينار في العام ١٩٨٧ [٢٢].

اما قطاع السياحة فقد باعت الدولة (١٦) مرفقا سياحيا من كازينوهات ومطاعم، فضلا عن ٣ فنادق في كل من الانبار، الديوانية، والناصرية[٢٣].

٤- أسلوب التأجير :

تلجأ الدولة الى استخدام التأجير في حال رغبت باستمرار ملكيتها للمشروع العام، او في حالة صعوبة بيعها للقطاع الخاص، ووفقاً لهذا الأسلوب يقوم القطاع الخاص بتحمل مسؤولية إدارتها ولمدة زمنية معينة مقابل دفع القطاع الخاص لمبالغ نقدية تحدد باستخدام اسلوب المزادات العلنية للمشروع المراد تاجيره، وبالتالي يجني القطاع الخاص ارباح عوائد المشروع، فضمن هذا الأسلوب قامت أمانة بغداد بتأجير عدد من ساحات وقوف السيارات بلغ عددها (٩١) ساحة لمدة زمنية تراوحت بين (١-٣) اعوام، وقد اختلفت قيم تاجير هذه الساحات بحسب موقعها الجغرافي، كما أجرت الأمانة (٢٩) قطعة ارض لإنشاء منشآت ومحال تجارية تراوحت مدة تأجيرها بين (٣-٢٥) عام على ان يتم بناءها خلال عامين من موعد تأجيرها بطريقة المزايدة العلنية [٢٤].

وفيما يخص وزارة النفط فقد اصدرت الدولة قرار رقم (٢٤٢) لعام ١٩٨٧ الذي من خلاله قامت الدولة بطريقة المزايدة العلنية بتاجير (٩٥) ساحة غاز، و(٩١)

ساحة غاز ونفط، و(١٤١٢) محطة للوقود وذلك بموجب الصلاحية التي منحها القرار لوزير النفط بتاجير بعض المنشآت النفطية[٢٥].

اما القطاع الزراعي فقد قامت الدولة خلال المدة (١٩٨٧-١٩٩٣) بتاجير (٢٣) مزرعة ومساحات من الاراضي الزراعية المستصلحة وغير المستصلحة كما تم تاجير (٣) محطات للابقار في كل من الخالص والقادسية والمسيب[٢٦].

٥- إسلوب البناء والتشغيل والتمليك Build Operate Own (BOO)

بغية تشجيع القطاع الخاص لتقديم الخدمات وتوسيع نشاطه اجازات الدولة لمستثمري هذا القطاع بتأسيس عدد من المصارف بشرط ان لأتزيد نسبة مساهمة الشخص الواحد عن ٥% من رأس المال وان لا يقل رأس المال المدفوع عن (١٥) مليون دينار وفق القانون رقم (١٢) لعام ١٩٩١ المعدل لقانون البنك المركزي.

وبذلك أسس مصرف بغداد والمصرف التجاري والمصرف العراقي الإسلامي ومصرف الشرق الأوسط ومصرف البصرة ومصرف الاستثمار العراقي.

اما في المجال الصحي فقد أجازت الدولة عام ١٩٨٤ قيام المستشفيات الاهلية والتي بلغ عددها ٦٢ مستشفى[٢٧].

وفي مجال التعليم تم تأسيس (٦) كليات أهلية في مختلف المحافظات وفقاً للقرار رقم (٨١٤) لعام ١٩٨٦ [٢٨].

سادساً: تقويم تجربة الخصخصة في العراق

لم تأت عملية الخصخصة في العراق وفقا لبرنامج موضوع سلفا محدد الأهداف والوسائل ولا توجد وثائق رسمية حول وجهة نظر في الموضوع وانما صدرت قوانين وتم سن تشريعات منذ العام ١٩٨٧ لمعالجة المشاكل المتردية لبعض مشاريع القطاع العام لذا كانت مساهمة القطاع الخاص في المجال الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤٩% ومساهمة قطاع الصناعات التحويلية نحو ٤٥% بينما الصناعات الإستراتيجية كانت قليلة ١.٣% بسبب سيطرة الدولة على القطاع النفطي، بينما بلغت مساهمة القطاع الخاص في التجارة الداخلية بنسبة ٤٤% والنقل والمواصلات ٧٢% والبناء ٤٢% من أجمالي الناتج المحلي [٢٩]، الا ان ظروف الحرب فأقمت الآثار التدميرية على الاقتصاد العراقي، فارتفعت الأسعار وشحت السلع كما أدى قرار الحكومة عام ١٩٨٤ بإعفاء المستوردين الذين لديهم عملات صعبة من الحصول على إجازات استيراد فكانت النتيجة عكسية، اذ قام هولاء المستوردون بتصدير الدينار العراقي وبيعه بأسعار منخفضة وجلب سلع وبيعها بأسعار مرتفعة آدت إلى حصول تضخم عالي وانخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي فتدهور المستوى ألمعاشي بعد ان كانت حصة الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي نحو ١١٧٦٠ دينار في العام ١٩٨٠ فانخفض إلى نحو ٧٦٥.٩ دينار في عام ١٩٩٠ واستمر ليصبح ٢١١ دينار في عام ١٩٩٢ [٣٠]، الأمر الذي يشير الى مدى التدهور الذي أصاب المستوى ألمعاشي للسكان، كما ان قرار الحكومة ببيع مشاريعها الى القطاع الخاص بقيمة اقل من قيمتها الدفترية انما يثبت عدم الكفاءة الإدارية للجهة القائمة بعملية الخصخصة بدل من ان يمثل جزءاً من مخطط يهدف الى تطوير ودعم القطاع الخاص .

وهذا يثبت فشل الخصخصة في لأنها لم تأتي بالنتائج المتوقعة منها وهذا لا يعود إلى خطا في سياسة الخصخصة، وانما يعود الى طريقة التطبيق والسرعة العشوائية وعدم وجود إستراتيجية واضحة وأسباب عديدة أخرى أدت الى الفشل .

سابعاً: إستشراق نتائج تطبيق الخصخصة على ضوء تجارب عربية مختارة

(مصر و الأردن) :

يتبن مما ذكر أعلاه ان الخصخصة في العراق وتطبيقها لم تأت بنتائج ملموسة وان السياسة المعلنة للدولة هي التحول نحو نظام اقتصاد السوق والخصخصة أساس التحول للتخلص من المشكلات الاقتصادية، مثلما نجحت في مصر والأردن، وكالاتي :

١. يؤدي تطبيق الخصخصة الى تخليص الاقتصاد العراقي من أعباء المديونية الخارجية المثقل بها، فمثلاً مصر استطاعت من خلال تطبيقها للخصخصة من تخفيض مديونيتها الخارجية من ٥٠% مليار دولار الى ٢٦.١ مليار دولار خلال عشر سنوات من ١٩٩٠-٢٠٠٠، كذلك انخفاض المديونية الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي لمصر من ١٥١% الى ٣٢.٦ لنفس الفترة، وكذلك حققت الاردن من خلال تطبيقها للخصخصة تخفيضا في حجم مديونيتها الخارجية الى الناتج المحلي من ١١٦.٢% الى ٩٨.٤% خلال الأعوام ١٩٩٦ -٢٠٠١ [٣١].

٢. يساعد تطبيق الخصخصة على تخفيض حجم التضخم كما حدث في مصر اذ اننخفض التضخم من نسبة وصلت الى ٢١.٢% الى نحو ٢.٥% بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠، كذلك الحال بالنسبة إلى الأردن الذي انخفض التضخم فيه بعد تطبيق الخصخصة ليصبح فقط ٣% عام ١٩٩٧ [٣٢].

٣. كما تؤدي الخصخصة الى تقليل عجز الموازنة العامة للدولة ففي مصر انخفض العجز من ١٨٢% الى ٤.٥% خلال المدة ١٩٩٠- ٢٠٠٠ . وكذلك الحال في الاردن حيث انخفض عجز الموازنة العام الى الناتج

المحلـي الاجمـالي مـن ٣٨.٥% عـام ١٩٩٦ ليصـل الـى ٣٣.٩% عـام ٢٠٠٠[٣٣].

٤. كما تؤدي الخصخصة الى زيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية ففي الأردن زادت الاحتياطيات من العملات الأجنبية من نحو (٣.٩- ٢٠) مليون دولار خلال المدة بين ١٩٩٠-١٩٩٨ [٣٤].

٥. كذلك يؤدي تطبيق الخصخصة الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ففي مصر ازداد الناتج من ١٠% عام ١٩٩٢ الى ٣.٥% عام ١٩٩٨ وبمعدل نمو سالب قدره ١٣٤%عام ١٩٨٩ الى معدل ايجابي بلغ ٦.٤% عام ١٩٩٥ [٣٥].

٦. تساعد الخصخصة على خلق فرص عمل جديدة للعاملين، ففي الاردن ساعدت الخصخصة في خلق (٦٠٠٠٠) فرصة عمل جديدة وفي مصر ساعد برنامج المعاش المبكر على تسوية العمالة الزائدة والتي قدرت ١٨% من اجمالي العمل، أي نحو ١٠٣ الف عامل كما باعت مصر نحو ١٥ شركة للعاملين قيمتها ٣٥٨ مليون جنيه وهو حل للتخفيف من حدة العمالة الزائدة[٣٦].

مما تقدم يمكن ان تقوم سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق على أساس الخصخصة وعلى أسس تتلاءم مع ظروف الاقتصاد العراقي لاسيما بعد الدمار والتخريب والاختلال الهيكلي الذي أصابه وبجهود استثنائية وبشكل تدريجي من شانه ان يخلق قبولا جماهيريا لها لأنها تشكل تحولا كبيرا في الاقتصاد العراقي ولابد من تستند هذه العملية الى أسس متينة أولى أولوياتها إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وسوء الأوضاع الأمنية المعرقلة وجعل القطاع الخاص مساهما في عملية أعمار العراق بالتسهيلات المصرفية، وتوفير كل المعلومات الخاصة بالمشاريع المراد بيعها.

ان هذا التحول هو احد الحلول لمعالجة مشكلات الاقتصاد العراقي وذلك بتحويل وبيع مشاريع الدولة الى القطاع الخاص لايعني التخلص من احتكار الدولة الى الاحتكار الخاص وإنما تعني دخول مشاريع الدولة في منافسة مع مشاريع القطاع الخاص لضمان توفير السلع والخدمات بجودة عالية ونوعية أفضل، وبالتأكيد فان تجربة الخصخصة في العراق سوف تكون تجربة فريدة بسبب خصوصية الاقتصاد العراقي والظروف التي يعيشها العراق والتي لأتشبه في أي حال من الأحوال ظروف أي بلد آخر .

الاستنتاجات:

١. تم اعتماد سياسة الخصخصة ضمن توجه عالمي نحو تطبيق سياسات اقتصادية

اكثر كفاءة من السياسات السابقة، فهي بامكانها ايجاد توازن جديد في البيئة الاقتصادية، لتوجد دوراً حيوياً ورئيسياً للقطاع في تلبية حاجات المجتمع بافضل السبل.

٢. هنالك عوامل كثيرة دفعت نحو تطبيق الخصخصة في العراق منها ضعف القطاع العام وفشله في ادارة البلاد وعدم وجود فكر اقتصادي واضح للدولة بعد التحول السريع من النظام الاشتراكي الى نظام االسوق الحر، فضلاً عن العجز الواسع في الميزانية العامة والاعتماد الكبير على العوائد النفطية في تمويل الاقتصاد وارتفاع المديونية والتضخم النقدي وضعف التطور التكنولوجي وضخامة المبالغ اللازمة لاعادة الاعمار، فضلاً عن ظروف الاحتلال التي سرعت من عملية التحول، فضلاً عن العومل الخاجية وعلى راسها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في دفع الدول النامية نحو تطبيق الخصخصة.

٣. ان الصعوبات والمعوقات التي تعترض تنفيذ سياسة الخصخصة في العراق لاتتعلق بسياسة الخصخصة نفسها، انما تكمن في تهيئة بيئة الاقتصاد العراقي باعتماد سياسات مالية ونقدية والعديد من الاجراءات التي يكون لها دور فاعل في التمهيد للخصخصة والتي يحتاجها الاقتصاد العراقي للخروج من ازمته.

٤. عشوائية سياسة الخصخصة المطبقة في العراق منذ ١٩٨٧ وافتقارها لوجود ستراتيجية واضحة لسير العملية، فضلاً عن غياب البرنامج الصريح الاهداف والوسائل التي تشرف عليها جهة معينة لتحديد المشاريع المراد خصخصتها وعدم وجود الاطر التشريعية والقانونية اللازمة لتنفيذ البرنامج، ادى بالنهاية الى فشل هذه السياسة.

٥. صاحب تنفيذ الخصخصة في الثمانينات وجود اقتصاد حرب (الحرب العراقية – الايرانية) سخرت فيه كافة موارد الدولة الاقتصادية لتمويل الانفاق العسكري لهذه الحرب التي خرج منها الاقتصاد العراقي مثقل بارث من المشكلات الاقتصادية وتبعاتها، فوجود اقتصاد مدمر ومهدم يعاني من تعطيل شبه كامل في معظم مشاريعه الاقتصادية ساهم والى حد كبير في فشل سياسة الخصخصة المطبقة انذاك.

التوصيات (سبل نجاح الخصخصة):

ان تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص يحتاج الى مجموعة من السياسات والوسائل وتحديد للأولويات والأهداف لضمان نجاح الخصخصة، والتحول السريع من التخطيط المركزي الى آليات السوق الحر تحتاج الى سياسة ومعرفة

لمقدار استيعاب السوق للمشاريع المباعة، حيث قدر استيعاب القطاع الخاص بمقدار ٥% أي تطبيق الخصخصة بدون دراسة دقيقة سيؤدي إلى ان نسبة ٩٥ % المتبقية ستؤول إلى سيطرة رأسمال الأجنبي عليها مما يعزز تبعية الاقتصاد العراقي للخارج[٣٧].

لذا يفضل تحويل الملكية العامة بصورة نسبية وبشكل بطيى في بداية التنفيذ ويتم الابتداء بالمشاريع الصغيرة وبنسبة بسيطة من مشاريع القطاع العام . كذلك تشجيع الاستثمار الاجنبي من خلال قوانين في هذا المجال . كما يتوجب على الدولة اعتماد سياسة اقتصادية تقوم بتنشيط القطاع الخاص وتهيئته لاستيعاب التحولات والتغيرات المصاحبة للتطبيق.

مما تقدم وفي ضوء تجربة الخصخصة التي طبقها العراق منذ عام ١٩٨٧ ولغاية عام ٢٠٠٢ فان على الحكومة العراقية اذا ارادت لتجربة الخصخصة الجديدة التي ستقوم بتطبيقها ان تنجح فلابد ان تخضع لمجموعة من الضوابط التي يجب ان تتوفر قبل البدء فيها ويمكن حصرها في الاتي :

١. دعم عملية الخصخصة من قبل المجتمع وايمانهم بها، ان هذا الدعم مهم وضروري لنجاح عملية الخصخصة ويجب ان يقترن بتعاون منهم لدعم العمل الخاص حسب اليات السوق الحر المنظم، فالتخوف الاهم لدى المجتمع هو فقدانهم لوظائفهم او وضع شروط مجحفة من قبل الادارة الجديدة، فعليه يجب اقرار قانون للعمل ينظم العلاقة بين العمال والمنتجين وذلك بتويل العمال من متضررين من هذه العملية الى مستفدين وذلك من خلال اشراكهم في ملكية المشروعات او في جزء منها وتقديم التعويضات للذين تم الاستغناء عنهم وحثهم على امتلاك مشروعات صغيرة من خلال تقديم مختلف التسهيلات لهم .

٢. على العراق اذا اراد ان يحسن وضعه المادي ان يستفيد من امواله المجمدة في الخارج والتي تقدر بـ(١٥) مليار دولار ومستحقات اخرى على بعض الدول والمتمثلة بديون مستحقة وفوائدها وكذلك الاستفادة المثلى من الثروة النفطية الكبيرة التي تقدر بثاني احتياطي نفطي في العالم، فقد استطاع العراق خلال المدة (١٩٧٣-١٩٨٠)، يحقق فائض قدره بنحو (٥٠) مليار دولار (ذهب ونقد) بسقف انتاجي لم يتعد الثلاثة ملايين وسبع مائة الف برميل يومياً رغم تنفيذ خطط التنمية مع ضخامة الانفاق العام.

٣. العمل على تقليل اضرار التحول الى القطاع الخاص بحيث انها لاتؤدي الى المزيد من المشاكل في الاقتصاد العراقي وارتفاع نسبة البطالة وذلك باتباع سياسة تعمل على تقليل حجم البطالة كاعتماد معيار اختيار خصخصة المشروع الذي لايحتوي على فائض في القوى العاملة، الامر الذي يقلل من نسبة الفعل كما

حدث في المغرب او اشتراك الموظفين والعاملين في حصص او اسهم المشروع الخاضع لبرنامج الخصخصة.

٤. ضرورة اتباع كافة السبل والطرق الاقتصادية والقانونية والمالية والمحاسبية في تقييم المؤسسات العامة التي سيتم تحويلها الى القطاع الخاص.

٥. ضرورة وجود سياسة استثمار تعنى باستخدام عوائد الخصخصة المتوقعة من تنفيذ عملية الخصخصة والتي من شانها تخفيف عبء الديون الخارجية التي وصلت لأكثر من (١٢٥) مليار دولار.

٦. لنجاح سياسة الخصخصة في معالجة المشكلات الاقتصادية المتفاقمة بدء من الاخذ بعين الاعتبار طبيعة الظروف الاستثنائية التي مر ويمر بها الاقتصاد العراقي والاستفادة من تجارب الدول الاخرى في هذا المجال.

٧. اصلاح القطاع العام وتحويله الى قطاع ديناميكي الحركة قادر على اعادة هيكلة مشاريعه ويمتلك قدرة على منافسة القطاع الخاص لمواكبة التحولات الاقتصادية الحاصلة في الاقتصاد العراقي بعد تبنيه نظام الاقتصاد الحر.

٨. لا بد من تحديد جهة او هيئة عليا قادرة على رسم الاستراتيجية التي تتم بها عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص باتباع افضل السبل لتحقيق ذلك مع مراعاة نقطة مهمة لا تتحول الاحتكارات العامة للدولة الى احتكارات خاصة من شأنها الاضرار بالمصلحة الوطنية.

٩. بناء اسواق مالية متطورة لتساعد في عملية بيع وشراء الاسهم المعروضة للشركات.

١٠. تقييم دقيق وشامل لمشاريع القطاع العام المراد بيعها ومعالجة الصعوبات وتقدير القيمة.

١١. سن التشريعات والقرارات اللازمة لتغيير البناء المؤسسي للقطاعات الاقتصادية وبصورة تدريجية ودون تسرع .

١٢. رفع القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع المنافسة .

١٣. اختيار المشاريع التي يتم خصخصتها والبدء بالمشاريع الضعيفة لإنقاذها من الإفلاس والتخفيف من عجز الميزانية الحكومية وتصنف بقية المشروعات والمؤسسات الأخرى .

١٤. معالجة مشكلة البطالة، اما بإعادة تأهيل وتدريب العاملين، وتقديم مكافاءات مجزية لهم او المعاش المبكر او تمليك العمال نسبة من أسهم الشركات المباعة .

١٥. يجب تشكيل هيئة برئاسة رئيس مجلس الوزراء او من يخوله تأخذ على عاتقها وضع الخطوط العريضة لعملية الخصخصة وإعطاء صلاحية التنفيذ والتطبيق للمشاريع التي سوف يتم بيعها .

١٦. تهيئة الرأي العام العراقي لقبول الخصخصة لاسيما وان العراق منذ السبعينات اعتمد مبادئ النظام الاشتراكي وتسخير وسائل الإعلام لتحقيق هذا الغرض.

١٧. وضع برنامج يهدف الى التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار بسبب رفع الدولة لدعم السلع وتحرير أسعارها لتحقيق العدالة لذوي الدخل المحدود .

١٨. تشريع القوانين الاقتصادية والسياسية التي تحمي المستثمر من قرارات التأميم[٣٨].

Abstract

The privatization is economical policy that aims at re– establish Organization and the legislative and economic office in the state.

The present research concerns with the policy of economic rehabilitation which consists of specification that aims at reacts local & national economy and solves its problem at the level of productivity or workability which is the essential goal for the government attitudes.

The research presents the concept of specification and the objectives of this policy, in addition to that the center and out pressures that leads to depend on this policy and its implementations in Iraq and make use of its results in order to make it successful.

هوامش البحث

(١) عبد المنعم السيد علي، (الاقتصاد السياسي للتضخم في العراق)، مجلة بحوث اقتصادية، العدد الاول، ١٩٩٢، ص١٠٦ .
(٢) اسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مركز الدراسات والبحوث،بغداد ٢٠٠٤، .
(٣) مؤتمر العراق قراءة لملف الوضع الاقتصادي الراهن وروية مستقبلية لمتطلبات الحل، ٢٠٠٤، ص٣.
(٤) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور ام تقهقر،مؤسسة الرافدين للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، لندن ١٩٩٥،ص٣٩٩ .
(٥) اسماعيل عبيد حمادي،مصدر سابق.
(٦) تقي عبد سالم، البعد العالمي واثره في مستقبل التنمية في العراق، مركز الدراسات والبحوث، بغداد ٢٠٠٤، ص ٧.
(٧) وزارة التخطيط – الهيئة الاستراتيجية العراقية لاعادة الاعمار (٢٠٠٥- ٢٠٠٧) بغداد،تشرين الاول ٢٠٠٤ ص ١٨ .
(٨) مؤتمر العراق، مصدر سبق ذكره، ٢٠٠٤ ص ٥ .

(٩) وزارة الزراعة، بيانات واحصاءات هيئة الاستشارات الزراعية، بغداد -١٩٩٠ .
(١٠) هناء الخفاجي، التخصصية في القطاع الصناعي العراقي متابعة وتقويم، ندوة جمعية الاقتصاديين العراقيين مع برنامج التنمية للامم المتحدة . بغداد ١٩٩٤ .ص ١٢٥ .
(١١) وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الاقتصادي، توزيع الموارد الاستثمارية في القطاع الخاص، دراسة رقم ٨٤٣، بغداد، ١٩٩١.ص ٢٧.
(١٢) الخفاجي، هناء، مصدر سابق، ص١٨.
(١٣) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين د مار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠- ٢٠١٠ ط ١، دار الكنوز الادبية، بيروت،لبنان، ص ٩.
(١٤) المصدر السابق نفسه، ص٣٠ –ص٣٥ .14-
(١٥) الخفاجي، المصدر سبق ذكره، ص .١١
(١٦) نفس المصدر السابق،ص ١٨.- ١٦
امانة بغداد، دائرة عقارات الدولة، التخطيط والمتابعة، .
(١٧) امانة بغداد، مديرية وحدة البلديات .
(١٨) الخفاجي ص ١٩
(١٩) وزارة الصحة، قسم التخطيط .
(٢٠) عباس النصراوي، مصدر سابق ..
(٢١) وزارة النفط، شركة توزيع المنتجات النفطية، قسم التخطيط والدراسات.
(٢٢) الخفاجي ص ٢٩-٣٠
(٢٣) الخفاجي ص٢٣٠-
(٢٤) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جهاز الاشراف والتقويم العلمي
(٢٥) محمد علي زيني، مصدر سابق، ص ٤٢٥.
(٢٦) وزارة الزراعة /مصدر سبق ذكره.26-
(٢٧) الخفاجي ص ٣٠.- ٢٧
(٢٨) وزارة التعليم مصدر سبق ذكره.-٢٨
(٢٩) وزارة التخطيط، مصدر سبق ذكره.29-
(٣٠) نفس المصدر السابق 30-
(٣١) الامم المتحدة/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا /نظرة اولية على التطورات - الاقتصادية في منطقة الاسكوا في عام ٢٠٠١ /نيويورك /٢٠٠١،ص ٥٦ .
(٣٢) الامم المتحدة / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا / المجموعة الاحصائية /العدد العشرون/ نيويورك ٢٠٠٠ /ص ٧٧.
(٣٣) مختار عبد المنعم الخطاب /الاصلاح الاقتصادي والخصخصة /بيروت ٢٠٠١/ ص ٢٣.
(٣٤) مركز المشروعات الدولية الخاصة/ خصخصة الشركات المملوكة للدولة/ واشنطن / ٢٠٠٥ ص ١٨-١٩.
(٣٥) الهيئة التنفيذية للخصخصة /برنامج التخاصية الاردني ٢٠٠٤، ص ١٢.
(٣٦) مركز المشروعات الدولية الخاصة /مصدر سابق ص ١٩-٢٠.
(٣٧) عباس النصراوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.
(٣٨) السامرائي، هناء عبد الغفار وعماد عبد اللطيف /الاقتصاد العراقي ومتغييرات البيئة العربية والدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، ٢٢-٢٣ كانون الاول/ ٢٠٠١/ ص٢٤١.

قائمة المصـادر والمراجع

(١) اسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي- التشخيص وسبل المعالجة، بحث مقدم للمؤتمر الاقتصادي الوطني الاول، مركز الدراسات والبحوث، بغداد، (١٥-١٦) ايار ٢٠٠٤.
(٢) تقي عبد سالم، البعد العالمي واثره على مستقبل التنمية في العراق، المؤتمر الاقتصادي الوطني الاول، مركز الدراسات والبحوث، بغداد، (١٥-١٦)، ايار ٢٠٠٤.

(٣) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة د. محمد سعيد عبد العزير، الطبعة الاولى، ١٩٩٥، دار الكنوز الادبية، بيروت- لبنان.
(٤) عبد المنعم السيد على وهيل عجمي، الاقتصاد السياسي للتضخم في العراق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الاول ١٩٩٢.
(٥) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين- تطور ام تقهقر، مؤسسة الرافدين للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى – لندن ١٩٩٥.
(٦) مؤتمر العراق، قراءة لملف الوضع الاقتصادي الراهن- رؤية مستقبلية لمتتطلبات الحل، بغداد، ٢٠٠٤.
(٧) هناء الخفاجي، التخصصية في القطاع الصناعي العراقي، متابعة وتقويم اولي، ندموة جمعية الاقتصاديين بالتعاون مع البرنامج الانمائي للامم المتحدة، بغداد، ١٩٩٤.
(٨) وزارة التخطيط، الهيئة الستراتيجية العراقية لاعادة الاعمار، استرايجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، بغداد – تشرين الاول ٢٠٠٤
(٩) وزارة العليم العالي والبحث العلمي، دائرة الاشراف والتقويم. -
(١٠) وزارة الزراعة، بيانات واحصاءات هيئة الاستشارات الزراعية، بغداد ١٩٩٠.
(١١) وزارة الصحة، دائرة التخطيط والتعليم الصحي – قسم التخطيط.
(١٢) وزارة النفط، شركة توزيع المنتجات النفطية – قسم التخطيط والدراسات.
(١٣) الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا
(١٤) مختار عبد المنعم الخطاب /الاصلاح الاقتصادي والخصخصة/ بيروت ٢٠٠١.
(١٥) مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن ٢٠٠٥ . -
(١٦) الهيئة التنفيذية للتخاصية/ برنامج التخاصية الاردني /٢٠٠٤. -
(١٧) السامرائي، هناء عبد الغفار وعماد عبد اللطيف /الاقتصاد العراقي ومتغييرات البيئة العربية والدولية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، ٢٢-٢٣ كانون الاول/٢٠٠١/